العرب
الإثنين 2020/06/29
السنة 43 العدد 11746

استقرار الشرق الأوسط محور مباحثات إماراتية أميركية في أبوظبي

براين هوك: لن نسمح لإيران أن تكون تاجر أسلحة للمنظمات الإرهابية

الشراكة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة ودولة الإمارات العربية المتّحدة، لاسيما في مجال حفظ الأمن وحماية الاستقرار، برزت مجدّدا في زيارة المبعوث الأميركي الخاص بإيران براين هوك إلى أبوظبي ومحادثاته مع وزير الخارجية والتعاون الدولي الإماراتي الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان حيث تمّ التطرّق إلى الملف الإيراني وما تمثّله سياسة طهران من أخطار على استقرار الإقليم.

تواصل وتنسيق في كل الظروف

أبوظبي – برز خلال مباحثات سياسية إماراتية أميركية موضوع حماية استقرار المنطقة وحفظ أمنها كمحور رئيسي من محاور الشراكة الاستراتيجية بين دولة الإمارات العربية المتّحدة والولايات المتّحدة، فيما عكست المواقف المشتركة من السياسات الإيرانية، حالة الوفاق بين الطرفين وتنسيقهما المشترك بمواجهة كل ما يهدد الاستقرار.

وجاء ذلك خلال لقاء جمع في أبوظبي الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وزير الخارجية والتعاون الدولي الإماراتي وبراين هوك الممثل الأميركي الخاص بشؤون إيران وكبير مستشاري السياسات لوزير الخارجية الأميركي، وجرى خلاله "بحث علاقات الصداقة والتعاون الاستراتيجي بين دولة الإمارات والولايات المتحدة في المجالات كافة"، بحسب ما أوردته وكالة الأنباء الإماراتية "وام" الأحد.

> **جولة براين هوك مرتبطة بتسريع الولايات المتّحدة لجهودها الهادفة إلى منع إيران من الحصول على المزيد من الأسلحة**

وتمّ التطرّق إلى الملف الإيراني في المحادثات التي حضرها من الجانب الإماراتي خلدون خليفة المبارك رئيس جهاز الشؤون التنفيذية عضو المجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي، وعن الجانب الأميركي جون راكولتا جونيور سفير الولايات المتحدة لدى الإمارات.

وقالت الوكالة إنّ الجانبين تبادلا "وجهات النظر تجاه مستجدات الأوضاع في المنطقة وبحثا عددا من القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك، ومنها التهديدات التي تمثلها إيران والجهود المشتركة التي تبذلها دولة الإمارات والولايات المتحدة من أجل ضمان استقرار وأمن منطقة الشرق الأوسط".

وجدّدت الإمارات التعبير عن موقفها الثابت من السياسة السلبية الإيرانية في المنطقة، حيث أدان الشيخ عبدالله بن زايد "تدخل إيران وحلفائها المستمر في شؤون الدول العربية".

ووصف علاقات بلاده مع الولايات المتّحدة بالاستراتيجية، مؤكّدا حرص الإمارات على مواصلة التعاون مع الشريك الأميركي "من أجل تعزيز الاستقرار في المنطقة"، لافتا إلى التزام "الدولتين بالقضاء على التطرف بكافة أشكاله من أجل ضمان أمن وتسامح واستقرار وسلامة المجتمعات كافة".

كذلك أكد براين هوك "متانة العلاقات الاستراتيجية الراسخة التي تجمع البلدين والعمل المستمر من أجل تعزيز التعاون الاستراتيجي في كافة المجالات".

وربطت مصادر سياسية جولة هوك في المنطقة، والتي شملت أبوظبي، بتسريع الولايات المتّحدة لجهودها الهادفة إلى منع إيران من الحصول على المزيد من الأسلحة التي تستخدمها في تهديد استقرار المنطقة، وفي إذكاء الصراعات في بعض أنحائها على غرار ما تقوم به في اليمن عن طريق وكلائها الحوثيين.

وعرض هوك لتلك الجهود في تصريحات لوكالة أسوشييتد برس قال فيها إنّ حظر الأسلحة المفروض من قبل الأمم المتحدة على إيران يجب أن يظل ساري المفعول لمنعها من "أن تصبح تاجر الأسلحة المفضل للأنظمة المارقة والمنظمات الإرهابية في جميع أنحاء العالم". وحث المبعوث الأميركي العالم على تجاهل تهديدات إيران بالانتقام إذا تم تمديد الحظر الذي ينتهي في أكتوبر القادم، واصفا أسلوب التهديد بـ"تكتيك المافيا".

ويأتي من ضمن خيارات إيران في الردّ على تمديد حظر الأسلحة طرد المفتشين الدوليين الذين يراقبون برنامجها النووي وتعميق الأزمة القائمة منذ انسحاب الرئيس الأميركي دونالد ترامب من الاتفاق النووي بين طهران والقوى العالمية.

ويتمّ بموجب حظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة منع إيران من شراء طائرات مقاتلة ودبابات وسفن حربية، لكنه لم يكن ناجعا في وقف تهريب الأسلحة إلى مناطق الحرب.

وشدّد هوك على وجوب الإبقاء على حظر استيراد وتصدير السلاح على طهران وذلك لتأمين منطقة الشرق الأوسط. وقال "إذا تركنا الحظر تنتهي صلوحيته يمكنك أن تكون على يقين من أن ما تفعله إيران في الظلام ستفعله في وضح النهار".

وكانت الأمم المتحدة قد منعت إيران من شراء أنظمة أسلحة رئيسية في عام 2010 وسط توترات حول برنامجها النووي. وضيّق المنع على الإيرانيين سبل استبدال معدّاتهم القديمة التي تم شراؤها من قبل الشاه قبل ثورة الخميني سنة 1979.

وتتوقّع أجهزة المخابرات الأميركية أنّ إيران ستحاول على الأرجح شراء طائرات مقاتلة روسية من طراز سو 30 وطائرات تدريب باك 130 ودبابات تي 70، وكذلك شراء نظام الدفاع الجوي الروسي أس 400 ونظام صواريخ الدفاع الساحلي باستيان.

ومن ضمن التهديدات المباشرة لجيران إيران في المنطقة، تحوّل طهران إلى تطوير الصواريخ الباليستية. وتأمل واشنطن أنّ تحدّ العقوبات التي فرضتها إدارة الرئيس ترامب وأثرت بقوّة على الوضع المالي لإيران حيث استهدفت بشكل مباشر مبيعات النفط، من قدرة طهران على الدفع مقابل شراء الأسلحة.

وقال براين هوك إن انخفاض عائدات طهران المالية يمثل "شيئا جيدا للمنطقة" ويؤثر على قدرتها على دعم وكلائها الإقليميين مثل سوريا، مضيفا "على الإيرانيين الاختيار بين البنادق في دمشق أو الزبدة في طهران".

وهددت إيران بطرد مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية والانسحاب من معاهدة حظر الانتشار النووي وسط حملة الضغوط الأميركية. وتقول الوكالة إن مخزون طهران من اليورانيوم منخفض التخصيب يواصل نموه.

وقال هوك "إذا لعبنا وفق القواعد الإيرانية فإن إيران ستفوز"، مضيفا "إنه تكتيك مافيا حيث يتم تخويف الناس لقبول نوع معين من السلوك خوفا من شيء أسوأ بكثير"، ومؤكّدا "لا أحد يعتقد أن سلوك إيران يستحق تخفيف القيود على قدرتها على نقل الأسلحة".

«مخلب النمر» يرسم معالم شريط أمني تركي داخل العراق

أربيل (العراق) – يعكس تتالي الإعلان عن مقتل جنود أتراك في شمال العراق، طبيعة العمليات العسكرية التي تشنّها القوّات التركية منذ منتصف الشهر الجاري داخل الأراضي العراقية والتي تتضمّن إلى جانب القصف الجوّي والمدفعي اقتحاما بريّا، يرى عراقيون أنّه مقصود لذاته من قبل الحكومة التركية لترسيخ التدخّل العسكري في شمال العراق كأمر واقع، بعد أن ظلّت تركيا تلازم الحذر طيلة عقود من الزمان في مطاردة عناصر حزب العمال الكردستاني، وتعتمد في ذلك بشكل أساسي، على سلاح الطيران.

ويخشى عراقيون، ولاسيما من أكراد البلاد، أن يكون التدخّل التركي في العراق انعكاسا لمطامع حقيقية في أراضيه وامتدادا للمطامع في أراضي سوريا المجاورة والتي جسدتها أنقرة بالسيطرة على أجزاء واسعة من شمال وشرق سوريا باستخدام الذريعة ذاتها وهي ملاحقة التشكيلات الكردية المسلّحة التي تصنّفها أنقرة تنظيمات إرهابية.

وأعلنت وزارة الدفاع التركية، الأحد، عن مقتل جندي في صفوف قواتها خلال عملية "مخلب النمر" التي تنفّذها بشمال العراق.

وأوضحت الوزارة، في بيان، أن الجندي قتل خلال اشتباكات مع عناصر حزب العمّال الكردستاني.

وخلال الأيام الماضية أعلنت الوزارة عن مقتل جنود آخرين في العملية ذاتها، فيما تقول المعارضة التركية إنّ أنقرة تتعمّد إخفاء الحجم الحقيقي للخسائر البشرية الناجمة عن العملية، وذلك لتفادي إثارة الرأي العام التركي الممتعض من توريط حكومة حزب العدالة والتنمية بقيادة الرئيس رجب طيب أردوغان للجيش بشكل متزايد في حروب الإقليم وصراعاته.

وتقول مصادر عراقية إنّ ملامح شريط أمني تركي بدأت تتشكّل في عمق الأراضي العراقية، متوقّعة عدم انسحاب تركيا من مناطق عملية "مخلب النمر" بالنظر إلى سوابق حكومة أردوغان في سوريا، وحتى في العراق حيث ترفض أنقرة منذ سنوات إخلاء مجموعة من القواعد العسكرية التي أنشأتها داخل الأراضي العراقية وأهمها قاعدة بعشيقة قرب الموصل.

ومن جهته أعلن الناطق باسم وزارة شؤون البيشمركة (جيش إقليم كردستان العراق) أن الجيش التركي توغل في أراضي الإقليم مسافة تتراوح بين عشرين وأربعين كيلومترا وأنشأ له قواعد عسكرية هناك، مشيرا إلى تنفيذ القوات الإيرانية لعملية مماثلة.

وجاء ذلك في حديث أدلى به اللواء بابكر فقي لشبكة روداو الإخبارية وصف فيه العملية التركية بأنّها انتهاك صارخ لسيادة الأراضي العراقية وبصورة خاصة لسيادة إقليم كردستان.

وكانت وزارة الدفاع التركية قد أعلنت في 15 يونيو الجاري عن بدء عملية عسكرية تستهدف مواقع حزب العمال في إقليم كردستان العراق، ثم باشرت بعملية برية في منطقة حفتانين أطلقت عليها اسم مخلب النمر، وأدّت إلى مقتل ما يقل عن خمسة مدنيين.

وقالت الشبكة الإعلامية الكردية إنّ الحديث يدور حاليا عن نية تركيا إقامة منطقة عازلة طولها أربعون كيلومترا داخل أراضي إقليم كردستان. ونقلت عن فقي قوله "كافة دول المنطقة إن أرادت الأمان فإنه موجود، لكنّها هي التي تخلق اللاّأمان والقلاقل في البلد"، مضيفا "لقد تم إخلاء العديد من القرى ونزح سكانها ولحقت خسائر بالقطاع الزراعي".

وتستثمر أنقرة في انتهاكها لسيادة العراق حالة الضعف الشديد الذي آل إليه البلد بعد 17 سنة من حكم الأحزاب الشيعية التي حوّلت أراضيه إلى ساحة صراع إقليمي ودولي على النفوذ داخله بعد أنّ شرّعت لإيران التدخّل في أدق شؤونه الداخلية والهيمنة على قراره السياسي، بل ضمنت لها حضورا عسكريا بالوكالة عن طريق العشرات من الميليشيات التي تدين بالولاء لطهران.

وعلى هذه الخلفية لم تعر تركيا اهتماما لاحتجاج الحكومة العراقية على العملية العسكرية التركية وواصلت تنفيذها بشكل استعراضي هادف إلى فرض التدخّل في الأراضي العراقية كأمر واقع.

واستدعت الخارجية العراقية السفير التركي في العراق مرتين خلال الأسبوع الماضي لتحتجّ على العملية العسكرية التركية بشمال العراق. ورغم شدّة الخطاب الدبلوماسي العراقي، فإن أنقرة تدرك قلّة ما يمتلكه العراق من أوراق لوقف تدخّلها العسكري في أراضيه، كما تدرك تماما المشاكل السياسية والاقتصادية والأمنية الداخلية المعقّدة التي يعيشها والتي تضعف من قدرته على أي ردّ فعل عملي ومؤثّر.

> **الشريط الأمني التركي الجديد يمتد إلى أربعين كيلومترا في عمق الأراضي العراقية ويتضمن تركيز قواعد عسكرية ثابتة**

وترصد الأوساط السياسية والعسكرية العراقية بقلق تحوّل الخطاب التركي من الحديث عن مجرّد عمليات ملاحقة خاطفة لعناصر حزب العمال الكردستاني، إلى التلويح بإقامة قواعد عسكرية على الأراضي العراقية.

وقال مسؤول تركي بارز إنّ بلاده تعتزم إقامة المزيد من القواعد العسكرية المؤقتة في شمال العراق بعد أن كثفت ضرباتها على المقاتلين الأكراد هناك، معتبرا أن هذه الخطوات تصبّ في ضمان أمن الحدود.

ونقلت وكالة رويترز عن المسؤول الذي طلب عدم نشر اسمه القول إنّ خطّة بلاده تتمثّل في إقامة "قواعد مؤقتة في المنطقة لمنع استخدام المناطق المطهرة (من حزب العمّال) للغرض نفسه مرة أخرى"، مضيفا "هناك بالفعل أكثر من عشر قواعد مؤقتة. وستقام قواعد جديدة".

وتؤكّد مصادر عراقية إنّ الحديث التركي عن "قواعد مؤقتة" هو مجرّد غطاء لوجود عسكري دائم، وتستدلّ على ذلك برفض أنقرة إزالة قاعدتها العسكرية التي أقامتها قبل سنوات في بعشيقة قرب الموصل وترفض بشكل قطعي إزالتها رغم المطالبات العراقية المتكرّرة بذلك.

أطماع بلا حدود

الانتقالي الجنوبي يفنّد مغالطات الشرعية اليمنية

عدن – جدّد المجلس الانتقالي الجنوبي ترحيبه بأي مبادرة جادّة لوقف إطلاق النار في المواجهات العسكرية التي يخوضها ضدّ قوات حزب الإصلاح الإخواني بجنوب اليمن، واضعا الشرعية اليمنية أمام مسؤولياتها في تنفيذ اتّفاق الرياض الذي رعته السعودية.

وجاء ذلك على لسان المتحدث باسم المجلس، نزار هيثم، في ردّ غير مباشر على تصريحات للرئيس المعترف به دوليا عبدربه منصور هادي كان قد دعا فيها إلى التهدئة وتنفيذ الاتفاق، لكنّه قفز على تفاصيل الصراع ودور جماعة الإخوان المخترقة لحكومته واستخدامها كواجهة لتحقيق مكاسب حزبية.

وقال هيثم لوكالة سبوتنيك الروسية، الأحد، إن المجلس الانتقالي يعتمد على دور الأشقاء في المملكة العربية السعودية الذين يسعون جاهدين لتنفيذ بنود اتفاق الرياض، وإنّه إيجابي إزاء تنفيذ الاتفاق ويعتبره المخرج الآمن في هذه المرحلة لتوحيد الجهود لمواجهة الحوثيين.

لكنّ المسؤول بالمجلس استدرك موضّحا وجود صراع أجنحة داخل الحكومة الشرعية وعلى رأسها الجناح التابع لحزب الإصلاح الذراع المحلّية لجماعة الإخوان، ومؤكّدا أنّ هذا الصراع هو ما أدى إلى تأخير تنفيذ اتفاق الرياض لأكثر من سبعة أشهر منذ توقيعه.

وكانت مصادر سياسية يمنية قد قرأت رسائل متناقضة في تصريحات الرئيس عبدربه، معتبرة أنّه حاول إمساك العصا من وسطها وسعى إلى استرضاء التحالف العربي المستاء من أداء حكومته وعدم قدرتها على لجم تيار الإخوان داخلها بما أثر على جهود التحالف ومعركته الأساسية ضدّ المتمرّدين الحوثيين المدعومين من إيران.